الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0030517/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's Verbal note dated March 3rd 2023, concerning the call for inputs from the Special Rapporteur on the right to food, for the preparation of his thematic report to the 78th session of the General Assembly, which will focus on the topic of "**post-COVID recovery and the right to food**".

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the information received from the Competent Authorities of the State of Qatar, concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 3rd 2023

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: hrc-sr-food@un.org;

الردود على أسئلة المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بالمفوضية السامية لحقوق الانسان

م	السؤال	الجواب
1	يُرجى تقديم معلومات عن القوانين والسياسات والبرامج المحلية والوطنية القائمة والجديدة التي ثبت أنها تضمن بشكلٍ فعّال حصول الناس على الغذاء والتغذية الكافيين في السنوات الثلاث الماضية (قد يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تدابير مثل التحويلات النقدية المباشرة والوجبات المدرسية الشاملة ودعم الأسواق الإقليمية ودعم عمال الأغذية ودعم الفلاحين والرعاة وصائدي الأسماك وغيرهم من صغار مُنتجي الأغذية).	لقد أولت دولة قطر مسألة الأمن الغذائي عموماً والوصول إلى الغذاء على وجه خاص عناية خاصة. وتم لأجل ذلك إرساء منظومة متكاملة تقوم بالأساس على محاور العمل التالية: - إعداد الاستراتيجيات من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي أو كذلك الاستيراد أو حتى الاستثمار في الخارج متى اقتضى الأمر ذلك، - تطوير البنية التحتية، - بناء مخزون استراتيجي، - تعزيز القدرات الانتاجية الوطنية. وقد اضطلعت وزارة التجارة والصناعة بدور هام ومحوري في هذا الشأن. وأمكن بفضل جهود وخبرات الوزارة تنفيذ الجزء الأكبر والهام من الاستراتيجيات الوطنية وفي مقدمتها استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018 - 2023) ووضع وتنفيذ البرامج والخطط ذات الصلة لعل أبرزها: - منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية، - خطة تنويع مصادر استيراد المواد الغذائية. ومن أهم مُميّزات منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للدولة، إتاحة تجميع مختلف حلقات التوريد في منصة واحدة تُمكّنُ من المحافظة على مخزون آمن من السلع الغذائية من أرز وسكر وزيت وطحين وحليب ولحوم وبيض وخضروات وغيرها من السلع الأساسية

الأخرى، وهي منظومة تم تشغيلها منذ سنوات وفقاً للمهام والاختصاصات المؤكولة لوزارة التجارة والصناعة بإنشاء وإدارة نظام ربط الكتروني لمراقبة المخزون الاستراتيجي والإشراف عليه بهدف تدوين جميع البيانات المتعلقة بحركة السلع الاستراتيجية ومتابعة مستويات الكميات المُخزَّنة منها والمحافظة عليها وفقاً للمدد الزمنية الآمنة والمستهدفة.

وقد عرف مشروع التخزين الاستراتيجي (4) مراحل:

- المرحلة الأولى انطلقت في يونيو (2017)، حيث تبيَّن آنذاك وجود نقص في المعلومات عن حجم المعروض في السوق إذ لم يكن للوزارة لوحة بيانات عن المخزونات من السلع. لذلك، تبيّنت أهمية وضع نظام الكتروني يرصد كميات السلع التي تدخل عبر المنافذ الجمركية للدولة،

- المرحلة الثانية كانت مع بدايات سنة (2018)، حيث تبلورت في ذلك الوقت فكرة وضع نظام الكتروني لإدارة مخزون استراتيجي فتم الانطلاق في حصر الموردين الرئيسيين والشروع في إنشاء قاعدة بيانات للمخازن الموجودة لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخواص،

- المرحلة الثالثة وتحديداً في يونيو (2018)، تم تدشين المرحلة الأولى من النظام الالكتروني للمخزون الاستراتيجي. وبحكم عضوية الوزارة في لجنة متابعة تنفيذ سياسات الأمن الغذائي في القطاعين الحكومي والخاص، وترأسها لفريق عمل التخزين الاستراتيجي وفريق عمل التجارة الدولية والخدمات اللوجستية للأمن الغذائي، تمت الاستعانة باستراتيجية الأمن الغذائي التي وضعها مكتب الخبرة ماكينزي في تحديد السلع الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي وكميات المخزون المستهدف والمدد الآمنة،

- المرحلة الرابعة انطلقت في الربع الرابع من سنة (2019)، حيث تم استصدار المرسوم بقانون رقم (24) لسنة (2019) بتنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية.

ويُتيح النظام الالكتروني:

- رصد ومراقبة المخزون الاستراتيجي،
- تحديد نسبة الاستيراد ومصادر السلع الاستراتيجية والشركات المتعاملة في هذه السلع،
- التعرف على حركة التجارة الداخلية وتحديد نسبة الإنتاج المحلي من المنتجات الوطنية بالمقارنة مع السلع المستوردة،
- إضافة إلى المراقبة الدقيقة للمخزون الاستراتيجي وتقييم فاعلية تدويره في السوق للمحافظة على جودة وصلاحية المنتجات،

كما يضطلع النظام الالكتروني بدور أساسي في توفير أنظمة ربط آلي فيما بين شركاء النظام لمراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية ولاسيما:

- الهيئة العامة للجمارك،
- الموردين (تجار الجملة)،
- منافذ البيع الكبرى (تجار التجزئة)،
- المصنعين المحليين (المنتجين الوطنيين).

	مع الإشارة إلى أن المنظومة تتكون من ثلاثة جوانب منها ما هو تشريعي والكتروني ولوجستي. وقد تم الانتهاء من الجانب التشريعي من خلال إصدار المرسوم بقانون رقم (24) لسنة (2019) بتنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية. أما الجانب الالكتروني، فيشمل كما قُلت إنشاء نظام الكتروني متكامل لمراقبة المخزون الاستراتيجي والذي تم تصميمه وبناءه لأغراض رصد المخزون الاستراتيجي عبر الربط المباشر مع كافة الجهات المعنية. فيما يتعلق بالجانب اللوجستي، فهو يشمل تعزيز الطاقة التخزينية اللازمة لتكوين المخزون المستهدف من السلع الغذائية والاستهلاكية. إلى جانب منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية، تم وضع وتنفيذ خطة خاصة بتنويع مصادر استيراد المواد الغذائية تضمنت (3) محاور أساسية هي: - تحديد الاحتياجات السنوية من كل سلعة غذائية بناءً على الدراسات المتعلقة بحجم الاستهلاك المحلي، - تنويع آليات دخول المواد الغذائية التي يتم استيرادها لمنافذ البلاد البرية والبحرية والجوية، - تشخيص الفرص التجارية لسد جزء من احتياجات السوق المحلي، وتم تباعاً إرساء شراكة مع القطاع الخاص، من بين أهم محاورها تنويع مصادر الاستيراد أي الشركاء التجاريين لدولة قطر على غرار فرنسا التي تجمعنا بها علاقات تعاون متميزة ومتينة.

		وقد تم في سبيل ذلك تدشين العديد من خطوط الاستيراد لتأمين تدفق المنتجات المستوردة للسوق القطري بصورة منتظمة وسلسة.
2	ما هي سياسات الأمن الغذائي، من السنوات الثلاث الماضية، التي تتوقع حكومتكم تحويلها إلى برامج دائمة؟	تقوم سياسات الأمن الغذائي كما هو معلوم على ركائز لعلّ أبرزها الإنتاج المحلي والتخزين الاستراتيجي وتنويع مصادر الاستيراد. وقد اتخذت دولة قطر من تلك الركائز، محاوراً لسياسة الأمن الغذائي الخاصة بها وأوكلت لوزارة التجارة والصناعة مهمة تأمين المحور الخاص بالمخزون الاستراتيجي والمحور المتعلق بالتجارة الدولية والخدمات اللوجستية. من هذا المنطلق، تم وضع قائمة في سلع غذائية قصد الاحتفاظ بمخزون آمن وكافٍ منها في المخازن لمُدد وفترات زمنية محددة وفق طبيعة ونوعية كل سلعة وبناءً على خطط محكمة لإدارة ومراقبة المخزون بهدف تجنب نفاذ تلك السلع ولمجابهة حالات الظروف الطارئة والأزمات والكوارث والفعاليات الدولية آخرها كأس العالم (فيفا-قطر 2022) التي احتضنتها الدوحة منذ أشهر قليلة مضت. ومما لا شك فيه أن التخزين الاستراتيجي يمثل برنامجاً دائماً، ناهيك وأنه تم منذ سنوات: - سن التشريع الخاص بالمخزون الاستراتيجي [المرسوم بقانون رقم (24) لسنة (2019) بتنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية]، - عمل قاعدة بيانات تخص الموردين وتجار التجزئة والمصنعين المحليين وقائمة السلع الغذائية والاستراتيجية، - تصميم وإنشاء نظام الكتروني لإدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي يساعد على: ✓ التعرف على مستويات المخزونات الاستراتيجية مقارنة بالمستهدف، ✓ تحديد بلدان الاستيراد، ✓ تحديد حصة السوق من كل سلعة وكذلك وفقاً لدول الاستيراد والموردين ومنافذ البيع،

		✓ متابعة سلاسل التوريد للمنتجات المستوردة منذ وصولها إلى الدولة وحتى المستهلك، ✓ استشراف المتغيرات العالمية التي يمكن أن تؤثر على مستويات الإنتاج العالمي وبالتالي، على سلاسة عملية التوريد، ✓ تنويع الشركاء التجاريين لدولة قطر. - إنشاء قنوات تواصل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالأمن الغذائي بما ساهم في سرعة التواصل معهم وبالتالي، يُساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، - إنجاز الدراسات اللازمة لحصر المساحات التخزينية بالدولة لدى القطاعين العام والخاص بما مكّن من الالمام بمختلف جوانب هذه المسألة.
3	ما هي التدابير، إن وُجدت، التي اتخذتها حكومتكم لمعالجة ارتفاع قوة الشركات وأرباحها في قطاع الأغذية والزراعة، من حيث إعادة التوزيع وتجنب الاحتكار المفرط في السوق؟	إجابةً عن هذا السؤال، فإنه من الأهمية بمكان الوقوف عند نتائج الدراسة التي أجراها في أواخر سنة (2022) بيت خبرة عالمي لحساب وزارة التجارة والصناعة والتي كشفت وللمرة الثانية على التوالي، عن تقدُّم دولة قطر من حيث إتاحة أسعار منخفضة مقارنةً بالأسعار المُتداولة للسلع الغذائية في مناطق أخرى من العالم ودول ذات اقتصاديات شبيهة. والجدير بالذكر أن الدراسة أعلاه قد تناولت بالبحث والتحليل عديد المسائل لعل أبرزها: - أسعار البيع بالتجزئة بالإضافة إلى الضرائب وباستثناء الضرائب لـ(59) سلعة موزعة على (129) مُنتجاً منها على سبيل الذكر ولا الحصر (اللحوم والدواجن - الخضار والفاكهة – الألبان – المخبوزات – المشروبات – أغذية الأطفال – المستلزمات المنزلية والتنظيف)، - مقارنة أسعار دراسة سنة (2022) مع أسعار دراسة سنة (2020)، - هوامش أرباح البيع بالتجزئة والجملة وأسعار الاستيراد. وأشارت الدراسة إلى أن دولة قطر قد احتلت مرتبة متقدمة جداً لأسعار البيع بالتجزئة للسلع (سواءً تعلق الأمر بأسعار البيع التي يضاف إليها الضرائب أو كذلك أسعار البيع المستثناة من الضرائب). والواضح من الدراسة أن التدابير التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة في مجال

		مراقبة ومتابعة سير الأسواق وتوجهات الطلب فيها وما قد يطرأ على سلوك أحد الأطراف المتدخلة قد أثمرت تحكماً في أسعار غالبية الفئات السلعية التي شملتها الدراسة وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية الأساسية، من ذلك مثلاً اللحوم والدواجن والمخبوزات.
4	يُرجى تقديم معلومات عن أي خطوات تم اتخاذها لدعم صغار مُنتجي الأغذية المحليين والمستهلكين وتحسين الحصول على وجبات مغذية وصحية.	تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى دعم الشركات الوطنية عموماً وصغار المنتجين على وجه الخصوص لطرح منتجاتهم وتسويقها واتاحة الفرصة لهم للوصول بسهولة إلى المستهلكين بما يساهم في نموها وتطوير أعمالها واكتساب الخبرة ويدعم جهود الدولة الرامية إلى وضع المنتجات المحلية ضمن أولويات خططها الاستراتيجية كونها تعد أحد أهم ركائز سياسة التنويع الاقتصادي الهادفة إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية (2030). وقد سبق للوزارة على سبيل المثال أن تدخلت الوزارة منذ فترة وجيزة لدى أحد منافذ البيع بالدولة لإعادة النظر في قرار إنهاء تعاقد مع مصنع مواد غذائية وإيجاد صيغة تفاهم وتوافق معه كفيلة بإعادة منتجاته إلى فروع المنفذ.
5	يُرجى توضيح أي مبادرات تم اتخاذها لتعزيز قدرة الحكومات المحلية على إعمال الحق في الغذاء.	إجابةً عن هذا السؤال، فإنه من الضروري التذكير بما أقرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أن الحق في الغذاء يتضمن جملة من الخصائص المترابطة والأساسية لعلّ أبرزها: - الكفاية: حيث يجب أن يكون الغذاء المتاح للاستهلاك مناسباً في السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي السائد، - التوافر بمعنى يجب أن يحصل الجميع على طعام كافٍ وجيد، على أن يكون الطعام خالٍ من المواد الضارة ومقبولًا في سياق ثقافي معين، - الوصول: يعني أن الغذاء الكافي ينبغي أن يكون متاحاً للجميع دون تمييز وبأسعار لا تهدد بالوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى.

		بالنسبة لدولة قطر، فحري التأكيد على أن إعمال الحق في الغذاء هو عمل يومي يدخل ضمن الاختصاصات الأصيلة لوزارة التجارة والصناعة والتي لا تدّخرُ أي جهد لتلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع دون استثناء وبطرق عدة، من ذلك على سبيل الذكر ولا الحصر: - التصدي لأي شكل من أشكال الارتفاعات غير المُبررة لأسعار مختلف المنتجات، وخصوصاً الأساسية منها، - المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين، - تأمين الاحتياجات والامدادات من الغذاء في حالات الظروف الطارئة والأزمات والكوارث، - بناء المخزونات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية والاستهلاكية، - دعم وتعزيز البنية الأساسية للأسواق المركزية.
6	في الوقت الحالي، طورت العديد من البلدان مسارات غذائية محلية. كيف يفي هذا المسار الغذائي الوطني لبلدكم، إن وُجِدَ، بالتزامات الحق في الغذاء؟ ويشمل ذلك مسائل من قبيل ما يلي: (أ) التعاون والتضامن الدولي، (ب) تحسين إنتاج الأغذية وحفظها من خلال تعزيز التنوع الثقافي والبيولوجي في النظم الغذائية، (ت) دعم الارتباط الشامل بين المعارف المحلية التقليدية والأصلية والمعرفة العلمية التي	يشكل التعاون الدولي محوراً أساسياً في تأمين الغذاء. وقد تم للغرض طرح عديد المبادرات والمشاريع الهادفة إلى تنويع مصار استيراد السلع الغذائية. وقد أمكن من خلال الخطط والمشاريع أعلاه من: - ضمان تنوع مصادر استيراد المواد الغذائية التي يحتاجها السوق القطري، - تحديد كميات المواد الغذائية المطلوب استيرادها سنويا كحد أدنى، بناءً على الدراسات المتعلقة بحجم الاستهلاك المحلي السنوي والعمل على تنوع آليات دخول المواد الغذائية التي يتم استيرادها لمنافذ البلاد البرية والبحرية والجوية، - تحديد الجهات المنوط بعهدتها تأمين المواد الغذائية التي يحتاجها الاستهلاك المحلي السنوي، - توجيه القطاع الخاص بالاستيراد من مصادر متعددة بما يحقق التنوع في مصادر استيراد المواد الغذائية بالسوق القطري.

ترتكز على تطبيق المبادئ البيئية على النظم الزراعية،	
(ث) إصلاح النظم الغذائية لضمان توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه على قدم المساواة وإنفاذ حقوق العمال،	
(ج) ضمان أن تكون التجارة مُنصفة كمسألة تتعلق بالسيادة الغذائية وحقوق العمال، وبالتالي إنشاء أسواق عادلة ومستقرة.	

وتم تباعاً استكشاف العديد من مصادر الاستيراد الجديدة وتشخيص الفرص التجارية وسد جزء من احتياجات السوق المحلي من السلع الغذائية ذات الجودة وبأسعار تنافسية. وتم التعاقد مع عديد الشركات بما مَكّن من استيراد سلع غذائية أساسية مثل السكر والخضروات والفواكه والأرز والبيض والزيوت وغيرها.

في سياق متصل، وضعت الدولة مسألة التجارة المنصفة والعادلة في سُلم اهتماماتها. وكانت مقاربة وزارة التجارة والصناعة ولا تزال في دعم أسس النظم الغذائية لدولة قطر وتمكين ودعم الممارسات التجارية العادلة فيها قائمة الذات من خلال جملة من المحاور لعل أبرزه:

- التصدي لأي شكل من أشكال الارتفاعات غير المُبررة لأسعار مختلف المنتجات سواءً كانت سلعاً أو خدمات، وخصوصاً الأساسية منها،
- المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين،
- دعم وتعزيز البنية الأساسية للأسواق المركزية.

هذا، بالإضافة إلى تأمين الاحتياجات والامدادات من الغذاء في حالات الظروف الطارئة والأزمات والكوارث، وبناء المخزونات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية والاستهلاكية، ومعاضدة ملاك المزارع والصيادين القطريين، والتي أفردناها جميعها بردود على الأسئلة المطروحة في الاستبيان الحالي.

أولاً: التصدي لأي شكل من أشكال الارتفاعات غير المُبررة لأسعار مختلف المنتجات سواءً كانت سلعاً أو خدمات، وخصوصاً الأساسية منها.

	حيث تتابع وزارة التجارة والصناعة عن كثب وبصورة يومية تطورات الأسواق لاسيما من خلال الحملات التفتيشية التي يتم تنفيذها في ساعات متفرقة وعلى مدار الأسبوع. وتُباشر تلك الحملات فرق تابعة للإدارات المختصة بقطاع شؤون المستهلك بالوزارة. ثانياً: المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين. حيث أنه تماشياً مع سياسة الدولة الرامية إلى المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين على حد السواء وتخفيف العبء عليهم والحد من ارتفاع الأسعار والتحكم في الانفاق الأسري والتصدي لأي شكل من أشكال الارتفاعات غير المُبررة لمختلف السلع وخصوصاً الأساسية منها. وبالنظر إلى كون المحافظة على فعالية الأسواق وتوزان قوى العرض والطلب فيها بما يتيح أسعار مناسبة لجميع الأطراف المتدخلة سواء المنتجين أو الموردين أو كذلك المستهلكين هي من بين أوكد المهام الموكُولة إلى وزارة التجارة والصناعة بمختلف هياكلها، فإنها تعمل جاهدةً وعلى مدار السنة على مراقبة ومتابعة سير الأسواق وتوجهات الطلب فيها وما قد يطرأ على سلوك أحد الأطراف المتدخلة. وقد أثمرت الجهود المبذولة في هذا المجال نتائج هامة ومشجعة خلال السنوات المنقضية مثلما أكدت على ذلك عديد التقارير، آخرها تقرير جهاز التخطيط والاحصاء بشأن مؤشر أسعار المستهلك والذي يقيس مستويات التضخم وشهد في الآونة الأخيرة تراجعاً لمجموعة رئيسية من السلع الغذائية. ثالثاً: دعم وتعزيز البنية الأساسية للأسواق المركزية. حيث أنه وفقاً للبيانات الرسمية، تم توجيه استثمارات هامة لتطوير وتأهيل الأسواق المركزية وكذلك بناء مرافق إضافية وإجراء توسعات لاستيعاب العمليات، بالإضافة إلى إنشاء مبنى شركة محاصيل وسوق الجمال.

		(1) **<u>سوق السيلية المركزي</u>**، وهو سوق ينشط أساساً في بيع الخضروات والفواكه والمزاد المحلي والمستورد للخضروات والفواكه. كما توجد به محلات لبيع المواد البروتينية (اللحوم والدواجن والأسماك) بالإضافة إلى هايبرماركت، وكذلك محلات لتوزيع التموين. وقد تم افتتاح السوق في يناير (2020) بمساحة إجمالية تبلغ (110,000 ~) متر مربع. (2) **<u>سوق أم صلال المركزي</u>**، وهو سوق ينشط أساساً في مزاد ومحلات بيع الأسماك، إضافةً إلى مقصب أهالي مع حضائر. وقد تم افتتاح السوق مع نهاية الربع الرابع لسنة (2020) بمساحة إجمالية تبلغ (60,000 ~) متر مربع. (3) **<u>سوق أبونخلة للجمال</u>**، وهو سوق ينشط أساساً في سوق ومقصب للجمال بمساحة إجمالية تبلغ (69,955 ~) متر مربع.
7	هل اتخذت حكومتكم أو تعتزم اتخاذ أي خطوات نحو الانتقال العادل إلى الايكولوجيا الزراعية (تطبيق المبادئ البيئية على النظم الزراعية)؟	أطلقت دولة قطر منذ مدة أنظمة زراعية صديقة للبيئة. وتمثل الزراعة العمودية إحدى المجالات التي يتم العمل على تطويرها في هذا الصدد. وتتمثل الزراعة العمودية في إنتاج سلع غذائية كالخضروات والورقيات في طبقات مكدسة رأسيًا وأسطح عمودية يتم من خلالها استخدام التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة كالتحكم في الأضواء والاقتصاد في مياه الري مثلاً والرطوبة ودرجة الحرارة والغازات وغيرها من التقنيات. وتستند المشاريع التي تم إطلاقها في هذا المجال إلى دراسات جدوى فنية ومالية تمهيداً لإنشاء وحدات تجريبية للزراعة العمودية. وبناءً على نتائج ومخرجات الدراسة، تم التواصل مع شركات مختصة في التكنولوجيا الزراعية من جميع أنحاء العالم قصد الوقوف عند الإمكانيات الفنية والتقنية المتوفرة لدى تلك الشركات وبما يضمن التشغيل الناجع لهكذا مشروع نموذجي في دولة قطر.
8	يرجى تقديم معلومات عن أي إصلاحات زراعية أو سياسات أخرى شرعت فيها حكومتكم مؤخراً بهدف حماية حقوق الحيازة وحصول الفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين على	لم تدّخر وزارة التجارة والصناعة أي جهد لمعاضدة ملاك المزارع القطريين في حدود اختصاصاتها وما نصت عليه القوانين والقرارات الجاري بها العمل.

	الأراضي. ويشمل ذلك أيضاً البرامج التي تضمن طلب الموافقة الحرة والمسبقة والناتجة عن إدراك للشعوب الأصلية على أي عمل من شأنه أن يؤثر على أراضيهم أو أقاليمهم أو حقوقهم.	وقد تم في سبيل ذلك اتخاذ عديد الإجراءات بهدف دعم وتسهيل تواجد وتسويق المنتجات المحلية من الخضار والفواكه في الأسواق القطرية، لعل أبرزها: - مبادرة المزارع المميزة بالاشتراك مع وزارة البلدية وذلك بهدف إيجاد قنوات تسويقية للمنتجات الزراعية المحلية، حيث يتم البيع عن طريق عبوات مغلقة وذات أحجام محددة مسبقاً، - مبادرة ساحات البيع المباشر بالاشتراك مع وزارة البلدية والتي تهدف إلى تقليص عدد الوسطاء بين المزارع والمستهلك عن طريق تشجيع ساحات بيع المنتجات الزراعية مباشرةً من المنتج إلى المستهلك، - مبادرة مزارع قطر بالاشتراك مع وزارة البلدية، وهي مبادرة تهدف هي الأخرى إلى زيادة المبيعات من الخضروات المحلية من الدرجة الأولى بمنافذ البيع الكبرى بالدولة، وهي عبارة عن آلية تهدف إلى دعم عرض الخضروات المحلية بمنافذ البيع وفقاً للشروط والضوابط المحددة مسبقاً.
9	يُرجى تبادل أي تحديات عامة أخرى ودروس مستفادة من الوباء يمكن أن تسترشد بها الحلول طويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والدولي.	تم منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات وضع خطة طوارئ لتأمين الغذاء في حالات الظروف الطارئة والأزمات والكوارث بناءً على سيناريوهات مختلفة محل خطة مواجهة لبعض الحالات المحتملة. **(1) في حالات الظروف الطارئة والأزمات بما في ذلك خلال فترة (COVID 19):** **مكّنت الخطة أعلاه بصفة خاصة من تحديد:** - مصادر الاستيراد البديلة بناءً على جملة من المعايير أبرزها طبيعة العلاقات الدولية والموقع الجغرافي ووفرة الإمداد بالمصدر ومعدل المخاطر، - خطوط الإمداد والتي تنقسم بدورها إلى خطوط إمداد برية وبحرية وجوية.

	وقد عُهد إلى لجنة الطوارئ لضمان استيراد وتدفق المواد الغذائية والتموينية المُحدّثة بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (197) لسنة 2017 والتي تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة وعن القطاع الخاص، مهمة: - ضمان تدفق المواد التموينية والاستهلاكية، والتواصل مع الموردين ومنافذ البيع لضمان تدفق هذه المواد عن طريق الجو والبحر، - وضع الحلول للمعوقات والتحديات التي تواجه تدفق المواد التموينية والاستهلاكية وتوافرها، بالتنسيق مع كافة الجهات المختصة بالدولة، - مراقبة المخزون الاستراتيجي وزيادته وفقاً للحاجة. ويتفرع عن اللجنة فريقي عمل هما: - الفريق الميداني للرقابة وهو يختص، من بين ما يختص به، بمراقبة تدفق السلع من الموردين إلى منافذ البيع ومراقبة أي ممارسات احتكارية ورفع تقرير بها لاتخاذ اللازم بشأنها ومراقبة الأسعار ومدى الالتزام بها في منافذ البيع ومراقبة جودة هذه السلع. - فريق الدعم اللوجستي والذي يختص – من بين ما يختص به- بتذليل أية صعوبة تواجه الإجراءات الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية فيما يتعلق بالاستيراد والتفريغ والتخليص الجمركي والتخزين والتوزيع. وقد تمكنت فرق العمل أعلاه من إحكام التنسيق وتأمين التواصل الدائم فيما بينها بما مكّن من تجاوز أي عقبات كانت تعترض عمليات الاستيراد وانسياب وتدفق البضائع الغذائية والاستهلاكية للأسواق القطرية مثلما تعكسه مختلف التقارير الدورية التي كانت تعدها تلك الفرق في خضم الحصار على دولة قطر وكذلك في مواجهة جائحة كورونا.

	وقد ساهمت أعمال اللجنة والفرق المتفرعة عنها في وضع تصورات لتطور الأزمات والحلول المقترحة. ومَكّنت الاجتماعات المنعقدة والحوار القائم فيها من مناقشة وإقرار العديد من الإجراءات الخاصة بالمواضيع التالية: - زيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والاستهلاكية، - تنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية، - إدارة ومراقبة نظام المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية. وأمكن تباعاً وبفضل جهود وخبرات وزارة التجارة والصناعة من وضع وتنفيذ برامج وخطط وطنية هامة ومُهيكلة لعل أبرزها: - منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية، - خطة تنويع مصادر استيراد المواد الغذائية. وهي خطط وبرامج تعكس المكانة الرائدة لدولة قطر كواحدة من أبرز الدول قدرة على التخطيط بشكل دقيق لإدارة المشاريع الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي والرفع من مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية بما يُسهم في دعم استقرار الأسواق المحلية وتعزيز قوة ومتانة الاقتصاد الوطني. **(2) خلال فترة تنظيم كأس العالم:** بموجب القرار الوزاري رقم (52) لسنة 2022 المؤرخ في (2022/07/03)، تم إعادة تشكيل لجنة الطوارئ لضمان استيراد وتدفق المواد الغذائية والتموينية وتحديد اختصاصاتها بما يُؤمن كافة احتياجات السوق المحلي من السلع الغذائية والاستهلاكية وتفعيل كافة مصادر التوريد والبدائل المُتاحة، مع ما يتطلبه الأمر من توفير ظروف ملائمة لعمليات الاستيراد